

لماذا استُبعدت السعودية من حلف النهضة الإسلامي

ربما لم يكن مستغرباً أن يُخرج رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد السعودية التي تحضن الحرمين الشريفين من الحلف الإسلامي الذي تحدث عنه أثناء زيارته لتركيا في يوليو الماضي، في ظل المشاكل السياسية التي تقودها المملكة في المنطقة العربية والإسلامية.

ويبدو أن الحلف الاستراتيجي بين تركيا وماليزيا الذي ازداد في الفترة الأخيرة دفع بمهاتير محمد ليختار أنقرة لطرح فكرة تعاون إسلامي بهذا الحجم يضم الماليزيين والأتراك والباكستانيين، خصوصاً بتموضع الدول الثلاث ضمن قارة آسيا، ووجود تركيا كواجهة إسلامية مع الغرب، وقرب ماليزيا من العملاق الصيني، في حين أنّ باكستان الدولة النووية الوحيدة إسلامياً، وهو ما يعطي بعدها جيواستراتيجياً واقتصادياً جيداً فيما لو تحقق.

النهوض الإسلامي

مهاتير محمد قال خلال زيارته لتركيا، في (25 يوليو 2019) : إنه "يمكن النهوض بالحضارة الإسلامية مجدداً بالتعاون بين ماليزيا وتركيا وباقستان، وذلك في ظل ما تواجهه البلدان الإسلامية في العالم

من تحديات".

وأضاف مها تير، خلال مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، أنه "عبر توحيد عقولنا وقدراتنا يمكننا النهوض بالحضارة الإسلامية العظيمة التي كانت موجودة يوماً ما، وذلك بالعمل المشترك بين ماليزيا وتركيا، وبالتعاون مع باكستان في الوقت ذاته".

من جانبه قال أردوغان أثناء المؤتمر الصحفي ذاته: "سنسعى لرفع حجم التبادل التجاري وال العلاقات بين البلدين، وللتطویر الثلاثي بين تركيا وباكستان ومالزيا".

وأضاف أردوغان "الثلاثي الذي نسعى فيه لمزيد من التطور والنمو الإيجابي في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك بين هذه البلدان".

تفاعل باكستان بشكل حار مع مبادرة مها تير عن التعاون الإسلامي؛ حيث رد وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود فريشي، في تغريدة عبر توينتر: "أرحب ترحيباً حاراً بالمبادرة التي تدعوا ماليزيا وتركيا وباكستان إلى التعاون، من أجل النهضة الإسلامية وتوحيد العالم الإسلامي".

وأردد أن "هذه المبادرة الثلاثية المهمة سوف تقطع شوطاً طويلاً في تعزيز الوحدة والتعاون والتنمية في جميع أنحاء العالم الإسلامي".

وقالت الكاتبة الصحافية في وكالة أنباء تركيا، صوفيا خوجا باشي: إن "الزيارة شددت على العلاقات الاستراتيجية بين أنقرة وكوالالمبور، وما يشكله التحالف التركي - الماليزي - الباكستاني من أهمية كبرى للعالم الإسلامي، وهي رؤية تسهم في نقل مركز القرار الإسلامي إلى الدول الثلاث مجتمعة، وعلى رأسها تركيا".

ولعل استبعاد مها تير للسعودية من التعاون الثلاثي الإسلامي الذي يسعى إليه هو بسبب تدخلات المملكة في ديمقراطية ماليزيا وسواها من الدول العربية والإسلامية.

وبعد فضول قضايا الفساد الماليزي بالبروز مع المشاكل التي نجمت عن الديون التي واجهها صندوق الاستثمار الماليزي "إم بي بي" المملوك للدولة، وذلك في أوائل عام 2015، فيعد هذا العام أخذت

مالزياناً تعاني من اضطرابات سياسية ناجمة عن فساد أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي في البلاد.

كما تراجعت قيمة العملة المحلية أمام الدولار، واستنرفت احتياطات النقد الأجنبي، وقدر محققون سويسريون ما سُرق من الشركات الماليزية المملوكة للحكومة بأكثر من أربعة مليارات دولار، كانت قد خصصت هذه الأموال لتمويل مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية متنوعة.

وأتهم رئيس الوزراء الماليزي السابق، نجيب عبد الرزاق، بتهم فساد (ما زالت المحاكمات جارية حتى الآن) بخصوص مئات ملايين الدولارات التي وجدت في حسابه الشخصي مصدرها صندوق تنمية ماليزيا، لكن نجيب أكد أن الأموال هبة وليس من الصندوق.

وفي أبريل عام 2016 أقر وزير الخارجية السعودي حينها، عادل الجبير (يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية الآن)، قائلاً إن "إيداعاً بقيمة 681 مليون دولار في حساب مصرفي لنجيب عبد الرزاق كان هبة من السعودية".

"نحن على علم بالهبة.. وهي هبة حقيقة ولا شيء متوقع في مقابلها. كما أنها أيضاً على علم كامل بأن المدعي العام في ماليزيا أحري تحقيقاً وافياً في الأمر ولم يجد أي مخالفة".

نجيب عبد الرزاق

وتتساءل متابعون في ذلك الوقت: لماذا تهب السعودية رئيس حكومة في جنوب شرق آسيا مبالغ طائلة بهذا الحجم؟ معتبرين أنه كان للتحكم في قرارات البلد الديمقراطي الإسلامي الوحيد والتجربة الناجحة للإسلاميين في تلك المنطقة.

ومع قدوم الحكومة الماليزية الجديدة التي شكلها مها تير محمد بعد فوزه بانتخابات كاسحة عام 2018، قررت سحب قواتها من الحرب التي تقودها السعودية في اليمن منذ عام 2015، معتبرة أنها كانت لتوريط البلاد في صراع رغم حرصها على الحياد.

وقال وزير الدفاع الماليزي، محمد سابو، في تصريحات صحفية، في يونيو 2018، إن وجود القوات الماليزية هناك من قبل الحكومة السابقة تسبب في جر البلاد بشكل غير مباشر إلى الصراع في الشرق الأوسط، مؤكداً أن بلاده "تبنت على الدوام سياسة محايدة، ولا تميل لأي توجه سياسي للقوى الكبرى في

العالم".

واعتبرت "خوجا باشي" أنّ استبعاد السعودية من التعاون الثلاثي يعود إلى ما "تعانيه السعودية من تخبط في سياستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى ابتعادها عن مركزية القرار في العالم الإسلامي، وخسارتها للعديد من الملفات المهمة، كالملف السوري والملف اليمني، مما أسهم في خروجها من دائرة صناعة القرار الإسلامي".

وأضافت الكاتبة: "وهناك أيضاً التوتر الذي شاب العلاقات بين الرياض وكوالالمبور بعد قرار ماليزيا سحب قواتها من السعودية، والانسحاب من التحالف الذي تقوده المملكة ضد جماعة الحوثي في اليمن".

العداء لأي مشروع ناجح

ورغم أنّ ماليزيا بعيدة بشكل جيد عن السعودية، ولا تشكل أي مشكلة للرياض التي يقودهاولي العهد محمد بن سلمان، فإنّ العداء للإسلام السياسي والتجارب الديمقراطية الناشئة، بالمشاركة مع الإمارات بقيادة ولی عهد أبوظبی محمد بن زاید، دفعها لإغراق المال على نجیب عبد الرزاق للتحكم به، وجره إلى حرب اليمن.

وقال الباحث في شؤون العالم العربي والإسلامي صلاح القادري، في حديث مع قناة الجزيرة، في 13 ماي 2018: إنّ "لل سعودية والإمارات دوراً أساسياً في محاولة إسقاط ماليزيا، إضافة إلى محاصرة وإعلان الحرب على أي قوة ترفض الهيمنة الغربية أو تتبنى ثورات الشعوب على الظلم".

وأضاف أن "ال سعودية لديها خطة قديمة لمنع نجاح أي تجربة تستند إلى مرجعية إسلامية تختلف توجهها عنها الوهابية".

ويرى القادري أنّ السعودية سعت لإسقاط النموذج الماليزي لسبعين: "الأول أنه أصبح ملهمًا للإسلاميين الذين نادوا بتطبيقه في بلادهم، ومنهم الإسلاميون في مصر عندما وصلوا للحكم".

أما "الثاني فأن هناك في ماليزيا من سعي للحاق بلادهم بمشروع حضاري يضم عدداً من القوى الإسلامية والعربية الصاعدة، ومنها تركيا وباكستان وقطر ودول أخرى، وهذا يشكل خطراً على نفوذ السعودية".

وأشار القادري إلى أن ما جرى في مصر "يندرج ضمن المخطط السعودي الإمارati ذاته؛ لأن البلدين يدركان

أن مصر تمتلك أسباب القوة لتصبح منافساً يعيدها لصدارة العالم العربي، يجعلها نموذجاً على مستوى العالم الإسلامي".

محمد بن زايد و محمد بن سلمان

ويبدو أنّ ذلك لا يقتصر على ماليزيا، فقد اتهمت وسائل إعلام تركية والإمارات وال سعودية أكثر من مرة بضلوعهما في محاولة الانقلاب الفاشلة بـيوليو 2017، حتى إنّ وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو اتهم، في مايو 2018، دولة عربية -لم يسمها- بزعيم حملة معاداة تركيا، والعمل على تعكير علاقاً تها بمحيطها العربي.

ثم ما لبث أن صرّح بعد أسابيع في مقابلة مع إحدى الفضائيات التركية، قائلاً إن دولاً ومؤسسات مالية ولوبيات فائدة تقف وراء الحملة الأخيرة ضد الليرة التركية، مضيفاً: "هناك بلدان مسلمان أيضاً وراء هذه الحملة، وسنفضح عن أسمائهم لاحقاً".

وعلى ذلك علقت الكاتبة "خوجا باشي" بالقول إنّ عدم ذكر السعودية من أنقرة "هو بمثابة رسالة أرسلها رئيس الوزراء مها تير محمد، تفيّد باصطدام بلاده الصريح مع تركيا في محورها السياسي بمقابل المحور الذي تمثله كل من السعودية والإمارات ومصر".

ويعتبر مراقبون أنّ استبعاد مها تير (وربما أردوغان أيضاً) مشاركة أي دور سعودي في حلف من الممكن تشكيله إسلامياً، يعود للتباهي الكامل في التوجهات السياسية التي تمارسها ماليزيا وتركيا وباكستان من دعم واضح للقضايا العربية والإسلامية، ومن ضمنها فلسطين ودول الربيع العربي، في حين أنّ السعودية ومعها الإمارات أستانا حلف الثورات المضادة، وكانتا المحرك الأساسي في إفشال تلك الثورات ووضع العرّاقيل من أجل عدم نهوضها مجدداً.